

مساعدة كرواتيا في الاستعداد لاندماج ناجح في الاتحاد الأوروبي

موجز

تسعى كرواتيا إلى تنويع 15 عاما من التقدم الاقتصادي والاجتماعي المثير للإبهار بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولبلوغ تلك الغاية، ستحتاج إلى تعزيز قدراتها على المنافسة الاقتصادية، وضمان أن يتمتع الكروات بتحسين مستدام في نوعية حياتهم. ويساعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير الحكومة في الاستثمار في البنية التحتية التجارية المهمة مثل ميناء ريبيكا، وفي مبادرات البحوث والتنمية، كما يقدم العون في الحد من الإجراءات البيروقراطية مثل تقليص الوقت المطلوب لتسجيل الملكية. كما تفيد المساندة التي يقدمها البنك سلسلة كبيرة من المشروعات الاجتماعية تتراوح من زيادة المدارس ذات الاستخدام الكفاء للطاقة إلى إزالة الألغام.

التحدي

على مدار الخمسة عشر عاما الماضية، أحرزت كرواتيا تقدما اقتصاديا واجتماعيا مبهرًا. فقبل بداية الأزمة العالمية، شهد الاقتصاد الكرواتي نمواً بنسبة قوية تتراوح بين 4 و 5 في المائة سنوياً، وتضاعفت الدخول وتحسنت الفرص الاقتصادية والاجتماعية بصورة كبيرة. وبلغ نصيب الفرد من الدخل نحو 63 بالمائة من متوسط الدخل في الاتحاد الأوروبي، وكانت عضوية الاتحاد الأوروبي في متناول اليد إلى حد كبير. وتتمثل الأولوية القصوى لكرواتيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي باقتصاد قادر على المنافسة والنمو، وقدرات مؤسسية لتلبية مطالب عضوية الاتحاد. ولتحقيق هذا الهدف، هناك العديد من التحديات التي يجب التغلب عليها، ومن بينها استكمال انتقال كرواتيا إلى اقتصاد السوق مع التركيز على نمو القطاع الخاص، وتعزيز القدرات التنافسية، وتحقيق التقارب مع مستويات الدخل في الاتحاد الأوروبي، وذلك بطريقة تحسن نوعية حياة الكروات كافة وتتسم بالاستدامة مالياً واجتماعياً وبيئياً. ويتقاسم الطيف السياسي والمجتمع هذه الأولويات التي شكلت الأساس للمساعدة التي قدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير لكرواتيا. ومثلت هذه الأولويات تحدياً أكبر في غمار الوضع العالمي الحالي وفي ضوء تأثير الأزمة العالمية على كرواتيا. ويساعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير كرواتيا في التصدي لهذه التحديات.



النتائج

يركز البنك جهوده في مساعدة كرواتيا على التأهب لاندماج ناجح في الاتحاد الأوروبي عن طريق زيادة القدرات التنافسية للاقتصاد عبر الاستثمار في الممرات التجارية الرئيسية مثل ميناء ريبيكا، وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير، وإضفاء الصبغة التجارية على الأبحاث، فضلا عن مساعدة السلطات في التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية. كما يقدم العون في إنعاش المناطق التي تأثرت بالحرب من خلال توفير الوظائف وإزالة الألغام، وتحسين نوعية حياة الفئات الضعيفة، إلى جانب حماية البيئة والترويج لحلول تتسم بكفاءة استخدام الطاقة. تهدف كل هذه الجهود إلى مساعدة كرواتيا في دخول الاتحاد الأوروبي وهي مستعدة قدر الإمكان.

- حافظت كرواتيا على استقرار الاقتصادي الكلي، وعززت القطاع المالي، ووفرت الحماية لأكثر فئات المجتمع ضعفا، وبذلك بفضل مساندة للموازنة قدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الوقت المناسب.
- تم الحفاظ على الوظائف والصادرات وتعزيزها من خلال تقديم قروض للشركات الخاصة لرأس المال العامل والاستثمارات الجديدة، وذلك عن طريق قرض بقيمة 100 مليون يورو إلى البنك الكرواتي للإنشاء والتعمير.
- أصبح ميناء ريبيكا ممرًا تجاريًا أكثر جاذبية وتفضله الكثير من شركات الملاحة في رحلاتها، في الوقت نفسه زادت القدرات السياحية لمدينة ريبيكا من خلال الاستثمارات التي ساندها البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن طريق تشييد صالة جديدة للركاب وحاجز أمواج تحول الآن إلى منتزه يجتذب السياح والسكان المحليين على السواء.
- تقلص تراكم تسجيل الملكية بأكثر من 70 في المائة منذ عام 2004. وأصبح الآن أسهل كثيرا على مؤسسات الأعمال والأفراد شراء وتسجيل الملكية، الأمر الذي خلق مناخا أفضل لأنشطة الأعمال. يجري تسجيل الرهون العقارية خلال ستة أيام على مستوى البلد مقارنة بأربعين يوما عام 2003.
- يدعم "صندوق الوحدة عبر المعرفة" الذي يسانده البنك الدولي للإنشاء والتعمير 55 مشروعا للبحوث والتطوير مع شركات ومؤسسات كرواتية، عبر التعاون مع المغتربين في مجال المشروعات العلمية والتكنولوجية.
- يعمل أكثر من 80 من المعاهد العلمية والبحثية، وما يزيد عن 200 باحث من كرواتيا والخارج في مشروعات مشتركة.
- تم توفير 1200 وظيفة جديدة في مناطق غير متطورة أو تأثرت بالحرب في مختلف أنحاء البلد، مما يسهم في بناء حياة الأفراد وأسباب رزقهم.
- تم تطهير منطقة مساحتها نحو 13 كيلومترا مربعا من الألغام مما أتاح للسكان استخدام أراضيهم بأمان دون الخوف على حياتهم أو ممتلكاتهم.
- استفاد 3400 شخص (بينهم مسنون ومعاقون وأطفال معرضون للخطر) من برامج الخدمات الاجتماعية الجديدة والمبتكرة التي ركزت على إعادة دمجهم في المجتمع عبر المؤسسات.
- تم إلغاء نظام الفترات الثلاثة في المدارس، وتحسين جودة التعليم من خلال بناء أو تجديد المدارس في أنحاء كرواتيا - وتم استكمال 19 مدرسة ويجري العمل في 19 أخرى، وكان من المقرر تشييد 30 مدرسة أخرى بحلول سبتمبر/أيلول 2009.



- وأضحى التعلم أكثر فاعلية ومرتعة في أكثر من 600 مدرسة ابتدائية وثانوية تحصل على تجهيزات تعليمية (معدات المختبرات، آلات موسيقية، معدات رياضية، معدات بصرية سمعية، وأثاث).
- في العاصمة زغرب، انخفض متوسط الوقت الذي يستغرقه تقديم الخدمات الطبية الطارئة بشكل كبير إلى 9 دقائق من 30 دقيقة.
- يشعر نصف مليون شخص بينهم السياح بمزايا التحسن في نظافة مياه البحر وفي الظروف المعيشية عن طريق بناء محطات معالجة مياه الصرف على طول ساحل البحر الأدرياتي.
- يقوم نحو 100 من العمال المدربين على العناية بالمتنزهات بالإشراف على 8000 كيلو متر مربع تقريبا من المتنزهات الوطنية والمحميات الطبيعية لحماية الإرث الوطني مثل باكلينيتشا وبحيرات بليتفيتشي، وريسنيك، وفيليبيت الشمالية، ومحمية فيليبيت الطبيعية.
- تم الحد من الفاقد في الطاقة والمياه في مدينة زغرب من خلال استبدال أكثر من 90 في المائة من أنابيب التدفئة الرئيسية.
- استخدمت أكثر من 50 مدرسة في أنحاء البلد أنظمة إضاءة وتدفئة وعزل حراري تتميز بالكفاءة في استهلاك الطاقة.

النهج المتبع

زيادة القدرات التنافسية للاقتصاد الكرواتي

لمساندة جهود الحكومة في التخفيف من آثار الأزمة العالمية في يناير/ كانون الثاني 2010، وافق البنك الدولي للإنشاء والتعمير على قرض حجمه 100 مليون يورو لمساندة الموازنة تقديرا لجهود الحكومة في احتواء التداعيات السلبية للأزمة. وشملت هذه الجهود تدابير لتعزيز نظام الحماية الاجتماعية لتوفير شبكات أمان أفضل للفئات الضعيفة، وتعزيز تماسك النظام المالي، وتحسين إدارة المالية العامة، مع تعزيز كفاءة واستقرار القطاع المالي.



يقول إيفان سوكر، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية في جمهورية كرواتيا "يعتبر التعاون مع البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) ذا أهمية كبيرة ونحن نقدر مساندة البنك منذ بداية هذا التعاون ومنذ أول مشروع تمت الموافقة عليه - وهو المشروع الطارئ لإعادة الإعمار، إذ أنه أدرك بصورة جيدة الحاجة الماسة لجمهورية كرواتيا وعدل أدواته وفقا لها. وهو لا يزال كذلك حتى اليوم، فيما تقف كرواتيا على أعتاب الاتحاد الأوروبي. بالموافقة على هذا المشروع الجديد، أكد البنك الدولي مساندة إجراءات الحكومة التي تستهدف تحقيق المزيد من الاستقرار في أوضاع الاقتصاد الكلي بجمهورية كرواتيا وتخفيف آثار الأزمة المالية العالمية. وفي إطار إستراتيجية متفق عليها مع البنك الدولي مدتها أربع سنوات نتوقع أن نواصل هذا التعاون المشترك الناجح الذي سيسهم في تعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص، وخفض معدل البطالة، وتحسين نوعية الحياة، فضلا عن زيادة استدامة التنمية على المدى البعيد." ويضيف "للسماح بالمزيد من التعاون الناجح وتوفير مجال إضافي للعمليات، فإن جمهورية كرواتيا على استعداد لمساندة أنشطة تهدف إلى المزيد من التدعيم المالي للبنك الدولي."

مساندة الصادرات وخلق الوظائف خلال الأزمة: يقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير العون لحكومة الكرواتية لتوسيع وضمان تدفق الائتمان بصورة مستقرة إلى مؤسسات الأعمال الخاصة، وذلك عن طريق قرض الوساطة الثاني لتمويل الصادرات وقيمه 100 مليون يورو، بغية تعزيز القدرات التنافسية الاقتصادية، وحماية الصادرات والعمالة خلال فترة بطء النمو الاقتصادي العالمي. وبصورة أكثر تحديدا، سيدعم المشروع نمو الصادرات من خلال تقديم رأسمال عامل وتمويل استثماري في الأجلين المتوسط والطويل للمصدرين وللشركات التي تحقق إيرادات بالعملة الأجنبية مثل شركات السياحة واللوجستيات. يقوم على تنفيذ المشروع البنك الكرواتي للإنشاء والتعمير الذي يقدم أموال المشروع للبنوك التجارية التي تقدم بدورها بمنح القروض للشركات الخاصة المؤهلة.

قال أنطون كوفاتشيف، رئيس مجلس إدارة البنك الكرواتي للإنشاء والتعمير في سبتمبر/أيلول 2009 "يجب النظر إلى توقيع اتفاقية القرض، لا سيما في هذه الأوقات الصعبة، على أنه نتيجة للتعاون الناجح طويل الأمد بين البنك الكرواتي للإنشاء والتعمير والبنك الدولي. وستتيح أموال المشروع لنا تقديم الدعم المطلق للسياحة والصادرات، كصناعتين إستراتيجيتين رئيسيتين في جمهورية كرواتيا. ويمثل هذا أهمية كبيرة لاسيما في وقت تقل فيه عروض القروض الجيدة في الأسواق المالية."

زيادة القدرة التنافسية لميناء ومدينة ريبيكا بالنسبة لريبيكا، من الضروري الجمع بين تطوير الميناء وتحسين الطرق إلى ممرات النقل الدولية الرئيسية، وإعادة تطوير جزء رئيسي من مباني الميناء المطل على الساحل لتتحول إلى حي حضري جديد يتسم بالنشاط والحركة. وحققت استثمارات البنك الدولي للإنشاء والتعمير عبر برنامج بوابة ريبيكا نتائج مهمة.



وبحلول عام 2014، لن تعطي ريبكا الانطباع بأنها مدينة صناعية تقع في موقع مهم على الساحل، بل مدينة ساحلية حضرية جاذبة للسياحة تمتلك الكثير لتقدمه لمؤسسات الأعمال ولسكانها.

- تم بناء وافتتاح صالة ركاب جديدة مزودة بمنشآت حديثة. أعيد بناء حاجز الأمواج في المدينة، ويمكن لسكان ريبكا الآن الاستمتاع بالسير على طول جزء كبير من الحاجز.
- أعيد تأهيل رصيف بيكو.
- افتتح قطاع أوريهوفينشا سفيتي كوزمان من مجرى ريبكا، وجزء من طريق الربط الشرقي، على أن يتم افتتاح الطريق بالكامل قريباً، وهو ما سيقال الازدحام في وسط المدينة.
- أعيد تأهيل القنطرة الصغيرة لجسر كرك، وتجري عملية إعادة تأهيل القنطرة الكبيرة.
- تحسن على نحو كبير الوضع المالي لسلطة الميناء.

قال المدير التنفيذي لسلطة الميناء بويان هلاكا "من شأن تطوير الميناء الذي بدأ بالفعل، والزيادة المستقبلية في الأنشطة التجارية في ديلتا وبورتو باروس أن يعود بمنافع كبيرة على المجتمع المحلي."

وأضاف هلاكا "وفقاً لتحليلات مستشارينا، من المتوقع توفير 1000 وظيفة في ريبكا و1000 أخرى في المنطقة." معظم فرص العمل ستكون متعلقة بالبحر، والبعض الآخر سيكون في مجال السياحة. وبحلول عام 2020، ستلقى موازنة جمهورية كرواتيا 18.5 مليون دولار في المتوسط من الضرائب على أرباح الأنشطة التجارية في ريبكا."

"تشير التقديرات إلى أنه بحلول 2025، ستبلغ قيمة النشاط التجاري في المنطقة أكثر من 200 مليون يورو من الزوار الذين ينفقون في منطقة المشروع، و350 مليون يورو من القيمة المضافة في المنطقة من خلال إنفاق السياح الأجانب والزوار المحليين."

تشجيع الابتكار، والبحوث والتطوير والقدرات التنافسية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة: لإطلاق العنان للقدرات الابتكارية وزيادة القدرة التنافسية، تركز كرواتيا بمساعدة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير على إضفاء الصبغة التجارية على الأبحاث العامة، وتأسيس المزيد من الشركات التي تقوم على البحوث العلمية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات البحثية العامة وقطاع الأعمال. وتأسست مكاتب لنقل التكنولوجيا في معهد رودبير بوسكوفيتش، بجامعة زغرب وجامعة ريبكا لتشجيع إضفاء الطابع التجاري على البحوث العامة.

- ابتكارات رودبير، حصل مكتب نقل التكنولوجيا في معهد رودبير بوسكوفيتش على ثلاث براءات اختراع بالفعل، وقدم أكثر من 50 طلباً لتسجيل براءات اختراع، كما أبرم 11 اتفاقية تراخيص، وأسس مشروعين مشتركين وشركة مساهمة منفصلة.



- يبلغ نصيب معهد برودارسكي من إيرادات القطاع الخاص، لاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، 35 في المائة مقابل 22 في المائة عام 2005. وتبلغ قيمة عقوده الجديدة مع قطاع الصناعة 3.6 مليون يورو مقابل 0.3 مليون يورو في عام 2006.
- أضحى مركز الابتكارات التجارية لكرواتيا القوة المحركة لنظام الابتكار على المستوى الوطني. فهو يساند بنجاح الشركات التي تعتمد على المعرفة ويحفز الطلب على أنشطة البحوث والتطوير والابتكار من قبل مؤسسات الأعمال. تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العملاء الرئيسيين لمركز الابتكارات التجارية لكرواتيا، ويتم تقديم المساعدة لها عبر برامج مختلفة:

- قدم برنامج رازوم تمويلا لنحو 50 شركة تعتمد في أنشطتها على المعرفة، ومساعدة إلى أنشطة البحوث والتطوير في المراحل الأخيرة من التطوير (قريبة من إضفاء الطابع التجاري)،
- لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في البحوث والتطوير، وتشجيع التعاون بين معاهد البحوث والتطوير والجامعات، قدم برنامج رعاية أنشطة البحوث والتطوير حتى الآن برامج منح مقابلة إلى 12 مشروعا صغيرا ومتوسطا.
- يقدم برنامج مراكز التكنولوجيا حاليا المساعدة لخمسة من مراكز الأبحاث والتكنولوجيا والمجمعات العلمية. ساعد هذا في إضفاء الطابع التجاري على أنشطة البحوث والتطوير وفي نمو مؤسسات الأعمال التي تعتمد أنشطتها على التكنولوجيا.

الاستثمار في العلماء والباحثين الشبان، وعكس اتجاه استنزاف العقول: يعد العلماء الكروات المغتربون، الذين يزيد معدل هجرتهم كثيرا عن المتوسط في دول أوروبا، رأسمالا بشريا لا يقدر بثمن تزيد الحاجة إليه لتعزيز الاقتصاد الوطني. وللاستفادة من هذه القدرات، قدم برنامج صندوق الوحدة عبر المعرفة - الذي شارك البنك الدولي للإنشاء والتعمير في تمويله - تمويلا إلى العلماء وأساتذة الجامعات الكروات في الداخل والخارج، من أجل التعاون في مشروعات علمية وتكنولوجية مشتركة. وفي غضون أقل من ثلاث سنوات، نجح صندوق الوحدة عبر المعرفة في اجتذاب 55 مشروعا للبحوث والتطوير إلى شركات ومؤسسات كرواتية، من خلال التعاون مع العلماء المغتربين.

- وفي الوقت الراهن يعمل أكثر من 80 من المعاهد العلمية والبحثية، وما يزيد عن 200 باحث من كرواتيا والخارج في مشروعات مشتركة.
- يساهم قطاع الأعمال في 16 مشروعا للبحوث والتطوير، وقدم أموالا إضافية للمشروعات، إذ أنها تهدف إلى خلق قيم جديدة للاقتصاد الكرواتي.
- يهدف صندوق الوحدة عبر المعرفة في الأساس إلى مساعدة الباحثين الشبان الذين يمثلون ما يزيد عن 60 في المائة من المشروعات التي يمولها.

تسهيل عمليات شراء الممتلكات وتسجيلها على الشركات والأفراد: تعد الأرض أصلا اقتصاديا أساسيا في أي مجتمع. في أي مكان يعاني من سوء إدارة أنظمة الملكية وافتقر إلى تعريف محدد لحقوق الملكية، يمكن أن يعوق ذلك تحول الأراضي إلى رأسمال منتج، وسيكون له تأثير سلبي على القدرات التنافسية الاقتصادية. يمكن جعل إجراءات تسجيل الملكية بسيطة



وسريعة ورخيصة مما يسمح لأصحاب المشروعات بالتركيز على أعمالهم. ويساعد الوصول بسهولة إلى المعلومات في السجل العقاري في تقليل الوقت الذي تستغرقه إجراءات الفحص الطويلة والمكلفة للتأكد من الملكية وجمع وثائق مطلوبة أخرى. يعد توفير المعلومات عبر الإنترنت وسيلة فعالة لتقليل ما يلزم من وقت وتكاليف للحصول على الوثائق. من شأن تحويل سجلات الملكية من النظام الورقي إلى نظام رقمي الإسراع بالعملية وزيادة عمليات التسجيل.

- تقلص تراكم طلبات تسجيل الأراضي أكثر من 70 في المائة منذ 2004.
- اختفى تراكم الطلبات في 60 في المائة من مكاتب السجل العقاري، ويقوم نحو ثلث هذه المكاتب بإتمام طلبات التسجيل في سبعة أيام أو أقل.
- يتم تسجيل الرهون العقارية خلال ستة أيام على مستوى البلد.
- تحولت بيانات تسجيل الأراضي التي كانت ورقية في الأساس في 2003 إلى بيانات رقمية بنسبة 100 في المائة وتم التحقق من 70 بالمائة منها.
- تم أيضا تحديث نظام السجل العقاري، وأدخلت 78 في المائة من خرائط البلديات التابعة لمكاتب السجل العقاري بالفعل في قاعدة البيانات المركزية للسجل العقاري.
- يرصد نظام مبرمج حاليا كل العقارات في كرواتيا ويمكن للأشخاص أن يتعرفوا عن طريق الإنترنت على حالة أي عقارات يهتمون بها.
- في الفصول الثلاثة الأولى من 2009، قُدم 5.5 مليون طلب الكتروني للحصول على معلومات من السجل العقاري، و 14.5 مليون طلب للحصول على معلومات عن تسجيل الأراضي.

تحسين نوعية الحياة

إعادة بناء مستويات الحياة وأسباب الرزق في المناطق التي لم يتم تنميتها والمتأثرة بالحرب: لا تزال المناطق التي لم يتم تنميتها وتلك التي تأثرت بالحرب تسعى جاهدة من أجل اللحاق بالأجزاء الأكثر تطورا من كرواتيا. وبصورة خاصة، لا تزال المناطق المتأثرة بالحرب تعاني من بنية أساسية مدمرة أو متخلفة، ومن خسارة الأسواق التقليدية، ونقص الخدمات التي تقدم المساندة لأنشطة الأعمال، فضلا عن صعوبة الوصول إلى المعلومات ونقص المنتجات والخدمات الضرورية. وتعتبر فرص العمل ضعيفة هناك ويتطلع السكان لاسيما الشباب إلى فرص عمل في المدن الكبرى مثل زغرب. ويحتاج العائدون إلى وسيلة لكسب الرزق وإعادة الاندماج في مجتمعاتهم المحلية. ولا تزال أجزاء كبيرة من المناطق المتأثرة بالحرب منكوبة بالألغام مما يعوق أي نشاط اقتصادي ممكن. ساهمت استثمارات البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيما يلي:

- توفير أكثر من 1200 وظيفة جديدة في مناطق تثير قلقا خاصا للدولة من خلال أنشطة المشروع.
- يشمل 77400 مستفيد مباشر من المشروع حتى الآن فئات تأثرت بالحرب وأعضاء ضعفاء في المجتمع مثل الشباب والأطفال وكبار السن والعاطلين والمعاقين الذين تحسنت حياتهم من خلال هذه الأنشطة.



- تم تطهير نحو 13 كيلومترا مربعا من الأراضي المزروعة بالألغام عن طريق استكمال 420 مشروعا فرعيا. الآن أصبح بوسع السكان استخدام أرضهم بأمان دون خوف على أرواحهم أو ممتلكاتهم.
- استفاد خمسة آلاف شخص على المستوى الوطني/الإقليمي/المحلي من أنشطة بناء القدرات والمؤسسات والتدريب المرتبطة بمرحلة ما قبل الانضمام للاتحاد الأوروبي ومن التمويل الهيكلي الذي قدمه الاتحاد.

تحسين حياة الفئات الضعيفة: يستحق الأطفال والشبان الذين لا يتمتعون بقدر مناسب من الرعاية الأبوية أو المعاقين، وكبار السن والمرضى، والعاقلون أو غير القادرين عن العمل جميعا أفضل نوعية من الخدمات والمساعدة التي يمكن أن يقدمها أي نظام للرعاية الاجتماعية. بُذل الكثير من الجهد لتحسين نوعية وطريقة تقديم الخدمات الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفا. تم تطوير أدوات حديثة جديدة وتزويد موظفي الخدمات الاجتماعية بالمهارات وتوفير الوقت اللازم لهم لمساندة عملائهم مع قضاء قدر أقل من الوقت في الأعمال الإدارية.

- تحسنت الظروف المعيشية في 20 دار رعاية سكنية، بينما تجري أعمال التجديد في 25 دارا أخرى.
- تم بناء مركزين للرعاية الاجتماعية (أوسيك وكويريفنيتشا) كنموذجين لمكتب موحد لتقديم الخدمات بينما يجري 12 مركزا للرعاية الاجتماعية في أنحاء كرواتيا عمليات لإعادة البناء أو البناء.

ساهم برنامج الابتكار والتعلم الذي يسانده البنك الدولي للإنشاء والتعمير في تطبيق نماذج مبتكرة للخدمات الاجتماعية. تقوم منظمات غير حكومية أو مؤسسات حكومية تربطها علاقات شراكة بالسلطات المحلية للمرة الأولى بتنفيذ 34 مشروعا تستند إلى احتياجات المجتمع المحلي تساعد في إخضاع الأشخاص المحرومين اجتماعيا للإشراف المؤسسي، وفي إخراجهم من المؤسسات وإعادة إدماجهم في المجتمع. وأثرت أنشطة المشروعات بشكل مباشر على حياة ما يربو على 3400 شخص (1850 من كبار السن، و700 من المعاقين ذهنيا وبدنيا، و350 طفلا ومرافقا معرضين للخطر، و75 مريضا بأمراض عقلية). وأصبح الآن بوسع الكثير من الأطفال المعاقين البقاء مع أسرهم بدلا من إلحاقهم بمؤسسة رعاية، ويمكن لكبار السن تأجيل الإقامة في دور الرعاية أو تجنب ذلك تماما.

تقول والدة أحد المستفيدين من مركز للرعاية في بولا

"يشعر كل الناس بالسعادة عندما يكون أطفالهم سعداء، أشعر بالامتنان لوجود منظمات تعمل وفقا لمبدأ أن أطفالنا وكل من يعانون من صعوبات خاصة يجب أن يتعلموا شيئا عن الحياة الحقيقية."

تحسين نوعية التعليم: يوفر تقييم خارجي موحد لمعارف الطلبة ومهاراتهم يجري إعداده حاليا فرصا متكافئة لجميع الطلبة لإظهار مستوى مهاراتهم ومعارفهم، فضلا عن المقارنة بين نوعية التعليم المقدم في المدارس المختلفة. ويساعد تجديد وبناء المدارس في كرواتيا في الحد من وجود المدارس ذات الفترات الثلاثة وزيادة جودة التعليم. وفي إطار مشروع يموله البنك الدولي للإنشاء والتعمير تم استكمال بناء 19 مدرسة جديدة، بينما يجري العمل في 19 مدرسة وهناك خطط لبناء 30 مدرسة أخرى. وأكثر من 600 مدرسة ابتدائية وثانوية في مختلف أرجاء كرواتيا تحصل على تجهيزات تعليمية مما يجعل التعلم أكثر فاعلية ومتعة.



تحسين تقديم الخدمات الصحية والتغلب على المخاطر الصحية: في إطار مشروع الاستثمار في النظام الصحي تم التخلص من أكثر من 1700 طن من النفايات الصيدلانية والأدوية القديمة من 250 موقعا مختلفا في البلد بطريقة آمنة بغية تقليل التأثير السلبي على البيئة، والحد من المخاطر التي تمثلها على الصحة. وفي زغرب، شهدت الخدمات الطبية الطارئة تحسنا بحيث قل متوسط الوقت المطلوب للحصول عليها من 30 دقيقة إلى تسع دقائق، وأصبحت استجابة سيارات الطوارئ أسرع حاليا في المواقف التي تنطوي على خطر يهدد الحياة، وتقوم بإنقاذ المزيد من الأشخاص. أعيد تنظيم إدارة الطوارئ في مستشفى كوبريفنيتشا وتجهيزها بأحدث المعدات الطبية، وتدريب العاملين فيها مما أتاح للمستشفى تقديم خدمة الطوارئ على مدار 24 ساعة إلى سكان منطقة كوبريفنيتشا.

حماية البيئة وتشجيع الطاقة النظيفة

حماية البحر الأدرياتي: يعد ساحل البحر الأدرياتي أكثر الأصول الاقتصادية والبيئية ضعفا في كرواتيا. فقد كان للتخلص من مياه الصرف غير المعالجة تأثير كبير على نوعية مياه البحر، وتنمية القدرات السياحية، وأسباب الرزق للمجتمعات المحلية، وعلى الحياة البحرية. ويعد توفير الحماية البيئية للساحل عنصرا رئيسيا في إستراتيجية الحكومة الخاصة بالسياحة لإعادة وصف كرواتيا بأنها "متوسطة المناخ كما كانت يوما".

بعض النتائج الجديرة بالذكر:

- في زغرب، تم تشييد محطة معالجة حيوية لمياه الصرف الصحي تقوم بمعالجة 73 في المائة من مياه الصرف وتخدم نحو 100 ألف شخص.
- في مكارسكا، بدأت محطة آلية لمعالجة مياه الصرف الصحي العمل، وتقوم بمعالجة 95 في المائة من مياه الصرف وتخدم نحو 50 ألف شخص.

الحفاظ على الموارد الطبيعية

عن طريق برنامج كارست للحفاظ على النظام البيئي الذي تموله منحة من صندوق البيئة العالمي، يخضع نحو 800 كيلومتر مربع من نظام كارست البيئي لإشراف نحو ألف من العاملين المدربين بالكامل على إدارة المنتزهات ورصد التنوع الحيوي، وحماية المحميات الوطنية مثل باكلينيششا وبحيرات بليتفيتشي، وريسنيك، وفيليبيت الشمالية، ومحمية فيليبيت الطبيعية، الأمر الذي ساعد في الحفاظ على التنوع الطبيعي في كرواتيا. تحسنت البنية الأساسية في المنتزهات وأتاح بناء مراكز للزوار لهم معرفة المزيد عن الحياة النباتية والحيوانية. وحصلت المجتمعات المحلية في مناطق المنتزهات على منح لأنشطة تعمل على التوفيق بين المصالح الاقتصادية للسكان المحليين وجهود حماية المنطقة. وتتوعت المشروعات الصغيرة بين إدارة المراعي، وتربية النحل، والسياحة البيئية، والزراعة العضوية، وتربية السلالات المحلية من الأبقار الجبلية (بوسا) إلى جانب الحفاظ على سلالة أغنام برامينكا.



يعيش ملايين ماتاك في قرية وعرة التضاريس على تلال جبل فيليببت. من خلال منحة قيمتها 14 ألف يورو لعودة نشاط تربية الماعز والحفاظ على المروج الجبلية المحمية، زاد ملايين عدد قطيعه من 16 إلى نحو 140 من رؤوس الماعز وقال عن المبادرة: "استفدنا من المنحة بشدة. فلم يكن بوسعي تحمل تكلفة شراء الكثير من الماعز بنفسي. لدي ثلاثة أطفال أريد تعليمهم والآن يمكنني من خلال الدخل الذي تدره الماعز أن أوسع بيتي."

قال وزير الدولة بوزارة الثقافة زوران سيكيتش "هذا بالتأكيد أكبر مشروع في مجال حماية البيئة بجمهورية كرواتيا وسيمثل العمود الفقري والنموذج الذي يقوم عليه الحفاظ على الحياة الطبيعية في كرواتيا".

بعد الانتهاء بنجاح من مشروع كارست للنظام البيئي طلبت السلطات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير مواصلة تقديم المساعدة من خلال قرض لاحق لمساعدة كرواتيا على الاستعداد للحاق بالمستويات المتبعة في الاتحاد الأوروبي في قطاع الحفاظ على الطبيعة.

حماية البيئة وتقليل تكاليف الطاقة: قللت الاستثمارات في مشروعات كفاءة استخدام الطاقة حجم الاستهلاك ومعدل انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري. وعبر مشروع كفاءة استخدام الطاقة تم تأسيس شركة جديدة (هيب إيسكو) لمساعدة القطاع الخاص في مشروعات كفاءة استخدام الطاقة. وشهدت هيب إيسكو نمواً لتتحول من فريق يضم خمسة أفراد عام 2004 إلى شركة تحظى بالتقدير الدولي. واختارتها المبادرة الأوروبية لخدمة الطاقة كأفضل شركة في القارة تقدم الخدمات لمشروعات كفاءة استخدام الطاقة. استكملت الشركة مشروعات في مجالات الإضاءة العامة وفي مبان مثل المدارس والمستشفيات والجامعات والفنادق وكذلك الصناعات وشبكات توصيل الطاقة:

- تبنى أكثر من 50 مدرسة في أنحاء البلد إجراءات لكفاءة استخدام الطاقة الأمر الذي أدى إلى تحسين الإضاءة أو تحديث أنظمة التدفئة أو تحسين العزل الحراري.
- طبقت أنظمة إضاءة عامة تتمتع بالكفاءة في استهلاك الطاقة في ست بلدات: نوفيجراد، وروفييني، وفارازدين، وكارلوفاتش، وباستربارسكو، وزغرب مما خفض تكاليف الطاقة بين 120 ألف كونا كرواتية وأكثر من 500 ألف كونا. وفي زغرب بلغ معدل ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية 47 في المائة.
- بلغ الخفض في انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري نحو خمسة آلاف طن من ثاني أكسيد الكربون.

كانت نوفيغراد البلدة التي يبلغ عدد سكانها نحو 2300 شخص من بين أول من أدرك فوائد الاستثمار في كفاءة استخدام الطاقة. وغطى مشروع بتكلفة مليوني كونا لتطبيق إجراءات كفاءة استخدام الطاقة في أنظمة الإضاءة العامة البلدة بأكملها. وشملت عملية التحديث استبدال مصابيح الزئبق التي عفا عليها الزمن بمصابيح صوديوم حديثة تستهلك طاقة أقل وتتمتع بخصائص أفضل. وتم تركيب معدات لخفض درجة الإضاءة لتقليل الاستهلاك في الساعات المتأخرة من الليل مع تراجع حركة المرور. وتمثل التأثير المباشر في انخفاض تكلفة استهلاك الكهرباء في البلدة 70 ألف كونا سنويا. كما قللت تركيبات الإضاءة التلوث الضوئي الأمر الذي وفر حلا صديقا للبيئة.

قالت جوردانا لوسيتش، العضو المنتدب لشركة هيب إيسكو الكرواتية ومديرة مشروع كفاءة استخدام الطاقة في كرواتيا "يحظى المشروع في نوفيغراد بأهمية، لأنه حتى المشاريع الصغيرة تساعد في فتح السوق الكرواتية أمام خدمات الطاقة وتبين للعملاء وأصحاب المصلحة الآخرين في كرواتيا أهمية كفاءة استخدام الطاقة والفرص المتاحة منها، من حيث الفوائد التي تعود على البيئة، وكذلك في خفض تكاليف التشغيل والصيانة."

توفير وسائل تدفئة تتسم بترشيد الطاقة: في زغرب وأوسبيك، شرعت شركة التدفئة المحلية العامة (هيب توبلينارستفو) بالتعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عملية إصلاح واسعة النطاق لشبكة التدفئة المحلية، واستبدلت أنابيب النقل والتوزيع القديمة التي تسبب قدرا كبيرا من الفاقد في الطاقة والمياه يتراوح بين 15 و25 في المائة.

- في زغرب، تم استبدال أكثر من 90 في المائة من الأنابيب الرئيسية.
- في أوسبيك، تم استبدال أكثر من نصف الأنابيب الرئيسية.

مساهمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في كرواتيا

شارك البنك الدولي للإنشاء والتعمير على نطاق واسع في تقديم المساندة المالية والمساعدة الفنية، والمشورة في مجال السياسات والخدمات التحليلية إلى كرواتيا منذ انضمامها إلى البنك في 1993. وحتى اليوم، ساند البنك 43 عملية بقيمة إجمالية ثلاثة مليارات دولار تقريبا، ووافق على 52 منحة بقيمة إجمالية 70 مليون دولار. ويجري حاليا تنفيذ 19 مشروعا قيمة ارتباطاتها الإجمالية 1.5 مليار دولار. وركزت محفظة كرواتيا عادة على البنية التحتية والبيئة، بينما تهدف العمليات الحالية في هذا المجال إلى مساعدة جهود البلد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتخفيف من تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية. ويمنح قدر خاص من الاعتبار لجدول الأعمال المرتبط بالاتحاد الأوروبي مما يساعد في بناء القدرات لاستيعاب أموال الاتحاد. واستكملت هذه المساهمات عبر نحو 50 دراسة تحليلية، ودراسات قطاعية ومنح للمساعدة الفنية، تشمل مذكرات اقتصادية قطرية دورية وتقارير استعراض الإنفاق العام والاستعراضات الائتمانية، وعمليات تقييم للمستويات المعيشية، ومن بين ذلك ورش عمل خاصة بالسياسات من خلال شراكة مع السلطات الكرواتية ساعدت في تشكيل جدول أعمال الإصلاح السياسي والمؤسسي لكرواتيا.



مشاركة مجموعة البنك الدولي

منذ أن أصبحت كرواتيا عضوا في عام 1993، تعهدت مؤسسة التمويل الدولية بأكثر من 519 مليون دولار من أموالها، ورتبت قروضا جماعية تزيد قيمتها عن 123 مليون دولار. واستكملت استثمارات مؤسسة التمويل الدولية جهود البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وذلك من خلال تعزيز القدرات التنافسية للقطاع الخاص في كرواتيا. ومولت المؤسسة مشروعات في الأسواق المالية والصناعات التحويلية العامة، وقطاعات الصناعات الزراعية وزادت الاستثمارات بصورة انتقائية خلال السنوات الثلاثة الماضية. وينصب التركيز الإستراتيجي لمؤسسة التمويل الدولية في كرواتيا على ما يلي:

الصناعات الزراعية، والسياحة، ومواد البناء: مساندة إعادة الهيكلة بعد مرحلة الخصخصة في الصناعات الزراعية والغذائية، والسياحة، وشركات مواد البناء.

توسيع الشركات المحلية في المنطقة: مساعدة الشركات المحلية في زيادة قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والتوسع في بلدان أخرى في المنطقة.

توفير السيولة للقطاع المالي: في القطاع المالي، عروض محدودة لليون ممتازة للبنوك الكبيرة ومساهمات رأسمالية للبنوك الصغيرة لمنتجات معينة، من بينها كفاءة استخدام الطاقة وأدوات تمويل التجارة.

البنية الأساسية للطاقة المتجددة: في قطاع البنية الأساسية، وبالتعاون الوثيق مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تبحث مؤسسة التمويل الدولية تمويل إنشاء موانئ ومشروعات للطاقة المتجددة، وتقديم المساعدة للحكومة في جذب مستثمري القطاع الخاص من خلال نهج للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تمويل البلديات: تمويل دون المستوى الوطني لمشروعات للبنية الأساسية بما في ذلك تطوير مقالب النفايات، وطرق المدن، ومعالجة الصرف الصحي والمياه.

المجلس الاستشاري للبنية الأساسية: يبذل المجلس الاستشاري للبنية الأساسية جهودا لتطوير الأعمال بغرض مساهمة القطاع الخاص في الموانئ، وإدارة النفايات، والمطارات ومشروعات الطاقة الكهرومائية.

الشركاء

خلال مشاركته في كرواتيا، طور البنك الدولي للإنشاء والتعمير علاقات شراكة ممتازة وحافظ عليها مع مؤسسات دولية رئيسية تنشط أيضا في هذا البلد. ومن بين الشركاء الرئيسيين المفوضية الأوروبية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ووكالات الأمم المتحدة، والعديد من الجهات المانحة الثنائية، والذين إما يشاركون في تمويل المشروعات أو في الأعمال التحضيرية. كما يحافظ البنك على إجراء حوار منتظم مع أصحاب المصلحة الآخرين. ويشمل هؤلاء أعضاء في اللجان البرلمانية، وأكاديميين، ومصرفيين، وأصحاب مشروعات، وزعماء في النقابات، ومنظمات غير حكومية.

الخطوات التالية

حتى الآن تسيطر السلطات الكرواتية على تأثير الأزمة العالمية بشكل جيد نسبيا، لا سيما بالمقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة، ومن خلال سياسات نقدية حكيمة وقطاع مالي قوي، وعن طريق تنفيذ بعض إجراءات خفض الإنفاق في الأمد



القصير، وهي إجراءات لا تحظى بالشعبية لكنها ضرورية. ومع ذلك كان للأزمة تأثير تمثل في معدلات نمو سلبية، وزيادة معدل البطالة، وتراجع ملحوظ في كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية، فضلا عن انخفاض الاستهلاك الخاص. ويتمثل التحدي حاليا في تنفيذ إصلاحات هيكلية إضافية ضرورية لاستمرار التقارب مع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مع التركيز بشكل خاص على إصلاح النظام القضائي، والإدارة العامة، ومكافحة الفساد، والسعي الحثيث لتحسين مستويات معيشة مواطنيها.

بالرغم من مستوى الدخل المرتفع نسبيا في كرواتيا، والحصول على أموال من الاتحاد الأوروبي وعضوية الاتحاد الوشيك، هناك مطلب واضح للحصول على مساعدة من جانب البنك الدولي للإنشاء والتعمير في السنوات المقبلة. ويجري الإعداد لعمليات في مجالات تنمية الموانئ (التمويل الإضافي لميناء بلوتشي)، والري، وحماية الطبيعة، وهناك عمليتان في مرحلة متقدمة من الإعداد في مجالي السلطة القضائية وإدارة الكوارث. كما كانت هناك طلبات لتمويل إضافي أو عمليات متابعة لمشروعات أوشكت على الانتهاء، مما يشير إلى رضا السلطات عن مساهمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في جهود التنمية وتقديرها لخبرات البنك.

وعلى صعيد المشورة، يقدم البنك نتائج تقرير التقارب مع الاتحاد الأوروبي الذي استكمل مؤخرا، والذي يقيم الجوانب المختلفة لتقارب كرواتيا، ومن بين ذلك مناخ الاستثمار، والبنية الأساسية، وسوق العمل، والتعليم والمهارات، والبحوث والتطوير. بدأت الاستعدادات لتقييم الحوكمة ومن بين ذلك الإدارة العامة، وإدارة المالية العامة، والإصلاح القضائي. وستساند هذه الأعمال جهود الحكومة لمكافحة الفساد. ويجري تقييم لتأثير الأزمة على الفقر والبطالة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيساعد ذلك في تحديد الفئات الأكثر ضعفا وتقديم المشورة للحكومة فيما يتعلق بسياسات سوق العمل والحماية الاجتماعية المناسبة.